

محمود بابان
حياته ودوره السياسي
(١٩٢٠-١٩٩٧)

د. نبيل عكيد محمود المظفري
مدرس
جامعة كركوك - كلية التربية

الملخص

على الرغم من ان عدداً لا بأس به- من الباحثين يبتعدون عن دراسة الشخصيات ، بدعوى عدم إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة عنها ، او ان المصادر التي تناولتها أما ان تنحاز لها او تتعرض لها بالتجريح او التقليل من شأنها او غيرها من المسائل التي تبتعد عن مسار الدراسات الأكاديمية ، إذ ان دراسة الشخصية التاريخية التي تركت بصمة في الحياة في أي جانب منها لا تقل أهمية عن دراسة الأحداث التاريخية ، وبخاصة إذا ما التزم الباحث بمقومات البحث العلمي الأكاديمي ، لأن كثيراً من تلك الأحداث يمكن معرفة حقيقتها من خلال دراسة الشخصيات ، وتفيد في الوقت نفسه في معرفة الوقائع والأحوال التي كانت تعيشها البلاد في الفترة التي عاصرتها تلك الشخصية ، ومحمود بابان احد الأشخاص الذين كان لهم دور واضح في الحياة العامة في تاريخ العراق المعاصر ، سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي ، وفي الجانب السياسي او الاقتصادي والاجتماعي ، لهذا وقع اختيارنا على هذا الشخص ليكون موضوعاً لدراستنا هذه ، وقد تم تناول نسبه وحياته ودراسته ، ومن ثم دخوله المعترك السياسي ، إذ انتخب ممثلاً لأبناء بلده في عدة دورات انتخابية ، ثم أصبح وزيراً في ثلاث وزارات في الفترة الأخيرة من العهد الملكي ، وفي الصفحات الأخيرة من هذه الدراسة تناولنا حياته بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وأخيراً ، نتمنى ان نكون قد وفقنا في تغطية بعض الجوانب من تاريخ هذه الشخصية . والله الموفق .

تكوينه الاجتماعي

هو محمود بن جميل^١ بن مجيد باشا بن عبد القادر بن سليمان بن إبراهيم باشا^٢ بن احمد باشا بن سليمان ، وينتهي نسبه ببيير بوداق بك^٣ ، وهو من العائلة البابانية الشهيرة ، وكانت منطقة بشدر^٤ تعد الموطن الأصلي لآل بابان ، وقد أسس البابانيون إمارة لهم في نهاية القرن الخامس عشر أو مطلع القرن السادس عشر ، عندما استطاع بيير بوداق انطلقاً من قرينته دارشمانه من وضع نواة الإمارة البابانية^٥ . وقد حكمت تلك الإمارة لفترة طويلة امتدت حتى منتصف القرن التاسع عشر ، وكانت الدولة العثمانية منذ عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) تعمل على إعادة السلطة المركزية على الأراضي العثمانية ، لكن الإمارة البابانية تمكنت من الصمود حتى سنة ١٨٤٧ ، وقد كانت الخطوة الأولى التي أقدمت عليها الدولة العثمانية في سبيل ذلك هي عزل احمد باشا بابان وتعيين عبدالله باشا قائم مقاماً على السليمانية^٦ ، وجاءت الخطوة التالية عن طريق والي بغداد نامق باشا (١٨٤٩-١٨٥١) ، إذ قرر إلغاء الإمارة وإرسال عبدالله بابان مقيداً إلى استانبول وتعيين إسماعيل باشا "كحاكم عثماني على السليمانية"^٧ .

بدر العثمانيون بعد قضائهم على الإمارة البابانية الى نفي معظم رجال الإمارة من مدينة السليمانية الى مناطق مختلفة ، الا ان اغلبهم رحلوا الى بلدة كفري^٩ ، وذلك سنة ١٨٥٦ ، وكان من بين المبعدين الى كفري عبدالقادر باشا (جد محمود بابان)^٩ .

كان جميل بابان له ثلاثة أبناء من زوجته الأولى وهم محمد (١٩١٦) واحمد (١٩١٨) ومحمود (موضوع الدراسة) ، بينما أنجبت له زوجته الثانية أربعة أبناء هم المحامي نجيب (١٩٣٧) والمهندس فاروق (١٩٣٨) ، وفتح^{١٠} ، والمهندس إسماعيل (١٩٤٥)^{١١} .

ولد محمود بابان سنة ١٩٢٠ في بلدة كفري التي كانت وقتئذ مركز قضاء بنفس الاسم تابع للواء كركوك ، وقضى سني طفولته في مكان ولادته ، وأكمل دراسته الابتدائية في مدرسة كفري الابتدائية الأولى^{١٢} ، ثم انتقل إلى بغداد ، إذ كان والده متواجداً فيها بعد ان دخل المعتكف السياسي ، خاصة وانه كان عضواً في المجلس التأسيسي العراقي^{١٣} ، لذلك قرر ان يسكن في بغداد ليكون قريباً لما يجري في البلاد . وأكمل محمود بابان دراسته المتوسطة في متوسطة الغربية ، ودرسته الإعدادية في الإعدادية المركزية ببغداد^{١٤} ، وبعدها أرسله والده الى لبنان لإكمال دراسته الجامعية ، إذ قبل في الجامعة الأميركية ببيروت ، لكنه لم يكمل دراسته هناك ، فعاد الى بغداد ، ودخل كلية الحقوق ، وحصل على شهادة البكالوريوس سنة ١٩٤٣^{١٥} ، ويبدو ان زواجه المبكر في سنة ١٩٤٠ من ابنة عمه عدوية بهجت بابان^{١٦} ، كان السبب في عدم إكماله الدراسة الجامعية في بيروت ، إذ فضل ان يكون قريباً من عائلته في بغداد .

حياته الوظيفية

بعد إكمال محمود بابان دراسته في سنة ١٩٤٣ ، عين في سلك القضاء ، إذ عين كاتباً أولاً في المحاكم المدنية في السنة نفسها^{١٧} ، ويشير محمد علي الصويركي^{١٨} في مؤلفه معجم أعلام الكرد ، انه شغل منصب الحاكم في محكمة بداءة الفلوجة منذ سنة ١٩٤٤^{١٩} ، إلا أن أخيه فاتح بابان يشير الى انه أصبح محققاً عدلياً في سنة ١٩٤٤ ، ثم رقي إلى نائب حاكم في محكمة الاعظمية ، وفي سنة ١٩٥٠ عين حاكماً لمحكمة جزاء بغداد الأولى وبقي في منصبه حتى سنة ١٩٥١ ، إذ قرر منذ ذلك الحين دخول المعتكف السياسي^{٢٠} ، ونعتقد ان ما ذهب إليه فاتح بابان هو الأرجح ، إذ انه من المستبعد ان يعين خريج كلية الحقوق حاكماً بعد تخرجه مباشرة ، مع إننا لا نستبعد وجهة ما ذكره الصويركي ، في ظل عدم وجود قانونيين في المناطق البعيدة عن مراكز المدن الكبيرة .

حياته السياسية

دوره في مجلس النواب

اجتمع أول مجلس نواب عراقي في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) في ١٦ تموز ١٩٢٥ ، واستمر حتى تموز سنة ١٩٥٨ ، إذ حل بعد الإطاحة بالنظام الملكي اثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وقد عقد المجلس خلال تلك الفترة (١٩٢٥-١٩٥٨) ، ست عشرة دورة انتخابية ، كانت اغلبها تحل قبل ان تكمل فترتها المقررة بأربع سنوات^{٢١} .

بدأ محمود بابان يهتم بالأمر السياسي منذ وقت مبكر ، إلا أن ذلك الاهتمام زاد بشكل واضح في مطلع الخمسينات من القرن الماضي ، واخذ يفكر في الدخول الى مجلس النواب ، خاصة وانه ينتمي الى أسرة منتفذة في مناطق مختلفة من العراق مثل السليمانية وديالى وكركوك ، ناهيك عن ان الأسرة البابانية تمتلك صلات قوية بالحكومة العراقية ورجال الدولة في العهد الملكي ، فضلاً عن ثقافته الشخصية ، والا هم من كل ذلك فان والده كان نائباً في مجلس النواب لثلاث دورات انتخابية ، كما أسلفنا ، ممثلاً عن قضاء كفري^{٢٢} ، وبالتالي فانه كان مطلعاً على الأحوال السياسية في العراق ، وبشكل خاص

الحياة النيابية في البلاد ، فضلاً عن كونه حقوقياً وعمل لفترة طويلة في سلك القضاء ، وقد كان لوفاة والده في سنة ١٩٤٦ ، اثر واضح في اتجاهه نحو الحياة النيابية ليحل محل والده في مجلس النواب^{٢٢} . كانت الحكومات العراقية في العهد الملكي تلعب دوراً أساسياً في الانتخابات النيابية ، اذ كانت اغلبها تشكل من قبل النخبة السياسية الفاعلة في البلاد ، واغلب الأشخاص الذين يشغلون المقاعد النيابية كانوا من المنتمين الى الأحزاب التي تعود الى تلك النخبة ، وهؤلاء هم الأوفر حظاً بالفوز في الانتخابات ، ولكن مع ذلك ، لم يمنع ذلك ، من فوز عدد آخر من الشخصيات بالاستناد الى نفوذ أسرهم او عشائريهم أو غير ذلك^{٢٤} ، وكان محمود بابان مستقلاً ، لم ينتم الى أي حزب سياسي في ذلك الوقت ، وكان يحصل على اغلب الأصوات في المناطق التي كان يترشح عنها^{٢٥} ، وفي بعض الأحيان ، كان يفوز بالتركية (أي دون ان يكون له منافس) عن منطقتة الانتخابية^{٢٦} .

فاز محمود بابان في أربع دورات انتخابية خلال الخمسينات من القرن المنصرم ، وكان أولها في الدورة الانتخابية الثالثة عشرة^{٢٧} (٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣-٢٨ نيسان ١٩٥٤) ، وثانيها في الدورة الانتخابية الرابعة عشرة (١٩٥٤) ، وأما مشاركته الثالثة فقد كانت في الدورة الانتخابية الخامسة عشرة (١٦ ايلول ١٩٥٤-٢٧ آذار ١٩٥٨) ، في حين كانت مشاركته الأخيرة في الدورة الانتخابية السادسة عشرة (١٠ أيار ١٩٥٨-١٤ تموز ١٩٥٨)^{٢٨} .

كان محمود بابان من الشخصيات البارزة التي كان لها حضور جيد داخل مجلس النواب ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال طروحاته ومناقشاته للأوضاع العامة في البلاد وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي ، وكثيراً ما كان يتطرق الى القضايا الاجتماعية في العراق بشكل عام والمناطق التي يمثلها بشكل خاص ، اذ أولى الجانب الاجتماعي اهتماماً خاصاً لحاجة البلاد الى المرافق الخدمية ، ففي هذا الجانب ، دعا محمود بابان الى الاهتمام بالمدارس وزيادة أعدادها لاستيعاب الطلبة ، ووضع المناهج العلمية الحديثة للارتقاء بالمستوى العلمي ، فضلاً عن تشجيعه للحركة الرياضية في المدارس وتهيئة الملاعب اللازمة فيها^{٢٩} .

كما طالب بابان الحكومة الاهتمام بمسألة توفير المياه الصالحة للشرب للسكان ، وإقامة المشاريع في المناطق المختلفة من البلاد ، وبشكل خاص في ناحية قره تبة التابعة لقضاء كفري وقراها ، وكان النائب داود الجاف^{٣٠} ، قد طالب الحكومة بتنفيذ مشروع لمياه الشرب في المنطقة منذ سنة ١٩٥٣^{٣١} ، اذ كانت الحكومة قد تكلفت في تنفيذ ذلك المشروع الذي كان من المؤمل تنفيذه منذ سنة ١٩٥٣ ، لذا فان النائب محمود بابان طالب الحكومة بإقامة مشروع للماء والكهرباء في الناحية ، نظراً لمعاناة أهالي المنطقة ، واعتبره من المشاريع الحيوية ، وقد أجابت الحكومة على طلبه على لسان وزير الداخلية سعيد قزاز^{٣٢} بأن الحكومة خصصت الأموال الكافية (٥٥ ألف دينار) لمثل هذا المشروع في المنطقة المذكورة ، وان وزارته ستعمل على تنفيذه^{٣٣} .

ولم تغب عن اهتمامات محمود بابان مسألة السياحة الدينية وأهميتها ، إذ تعد مورداً اقتصادياً مهماً للبلاد ، وقد لفت أنظار المسؤولين في مديرية الأوقاف الى الإهمال الذي أصاب الجوامع والمساجد ، مطالباً إياهم في الوقت نفسه اعتبار مرقد سلمان باك التابع لبغداد من العتبات المقدسة ، إلا انه لم يلق جواباً على هذه المسألة^{٣٤} .

وفي الجانب الاقتصادي ، اهتم بابان كثيراً بمسألة إعداد الكوادر العراقية لتسلم المسؤولية في الشركات النفطية ، واستغلال موارد البلاد بشكل أفضل من خلال التخلص من احتكار الشركات الأجنبية للموارد الاقتصادية الأساسية مثل النفط والغاز الطبيعي والكبريت وغيرها ، وكما أشار أيضاً وفي مناسبات كثيرة خاصة عند مناقشة اللوائح القانونية أو الأوضاع الاقتصادية إلى ضرورة التعامل مع الشركات الأجنبية التي تمنح فائدة اكبر للعراق ، وعدم منح الامتيازات وفق أسس سياسية أو مصلحة أنية ، أو اقتصرها على أسماء محدودة^{٣٥} ، في إشارة إلى الشركات الكبرى العائدة لبريطانيا وعدم سماحها للشركات الدولية الأخرى بمنافستها . وانطلاقاً من هذه المواقف ، يبدو واضحاً لنا ، ان بابان

كان من الداعين الى تأميم ثروات البلاد ، لكن وفق نظرة علمية وواقعية ، أي انه لا بد من وجود كوادرات عراقية مهيأة لتسلم تلك المسؤولية الكبيرة ، واستلام المهمة بصورة تدريجية ، وإعطاء دور لشركات أجنبية يمكن التعامل معها بشكل أفضل ، وتحقيق فائدة أكبر للبلاد .

وأولى بابان اهتماماً ملحوظاً بالجانب الزراعي ، وبشكل خاص الغابات ، وبين دورها في دعم الاقتصاد الوطني ، مشيراً الى ان دولاً عديدة تعتمد وبالدرجة الأساس على الغابات لما تشكل من أهمية اقتصادية اذ قال " تعتبر الغابات من الموارد الرئيسية لاقتصاديات كثير من بلدان العالم لذلك أرجو من وزارة الزراعة الاهتمام بهذا المورد ... ولم تحقق وزارة الزراعة الغاية المطلوبة حيث لم تشجر منطقة لا في الشمال ولا في الجنوب ... وان المبلغ المخصص للتشجير ضئيل جداً ... " ، وقد أيده في ذلك عدد من النواب بينهم النائب داود الجاف ، وقد وعد وزير الزراعة عبد الغني الدلي بالاهتمام بهذا الجانب والأخذ بأراء النواب^{٣٦} ، لكن شيئاً من تلك الوعود لم تتحقق^{٣٧} .

تطرق محمود بابان الى القضايا الداخلية التي كانت سبباً في ضعف أجهزة الدولة ، واقفاً على أسبابها والسبل الكفيلة بمعالجتها ، ويبدو ان جهاز الشرطة كان في مقدمة تلك الأجهزة التي أصابها الوهن ، فضلاً عن انتشار ظاهرة الرشوة في صفوف منتسبي الجهاز ، وبخاصة في فترة الخمسينات من القرن الماضي ، وعزا بابان ذلك الى خروج عدد من الإداريين والضباط الأكفاء من هذا السلك أمثال حميد رفعت وعبد الرسول الخالصي وجمال عمر نظمي وسعيد قزاز وغيرهم ، داعياً الى رفع المستوى المعيشي والمعنوي لمنتسبي هذا الجهاز ، وإرسال البعثات الى الدول الأجنبية لإعداد أشخاص أكفاء لتقوية جهاز الشرطة ، وإسناد وظيفة التدريس في كلية الشرطة العراقية الى حكام حقوقيين ، واعتماد النظريات العلمية الحديثة في التدريس^{٣٨} ، وتناول بابان أيضاً القضاء ، فوجد أنه بحاجة الى إصلاح ، ودعا الى استلام العراقيين مهمة القضاء ، في إشارة الى وجود قضاة أجانب ، وتقوية محكمة التمييز ، وإحياء التقنين العدلي ، وان يكون ذلك بصورة مستمرة ودورية ، والاهتمام بأبنية المحاكم^{٣٩} .

لم تكن الحكومات العراقية خلال العهد الملكي بمنأى عن انتقاد النواب ، ومن بينهم النائب محمود بابان ، عندما أشار في الجلسة المنعقدة للمجلس في ١٦ ايار ١٩٥٣ الى تدني مستوى الصحافة في العراق ، راجعاً أسبابه الى تدخل الحكومات في شؤون الصحافة ، "اذ انها لا تنظر الى الصحافة إلا من الناحية السياسية ، ولهذا فان الصحافة لا تنتعش ولا تزدهر ، فمن الضروري تعديل قانون المطبوعات^{٤٠} ، وإعطاء حق تعطيل الصحف الى المحاكم"^{٤١} .

ان الدراسات التاريخية تشير الى ان النواب الكرد في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ، لم يولوا اهتماماً كافياً للقضية الكردية^{٤٢} ، ويبدو ان هذا الطرح صحيح الى حد ما ، لكن مع ذلك ، الحال لا ينطبق على جميع النواب ، فقد برز عدد منهم في الدفاع عن قضية أبناء جلدتهم ، على سبيل المثال لا الحصر معروف جياووك وعزالدين الملا ومسعود محمد وغيرهم ، على الرغم من ان طروحاتهم لم ترق الى مستوى المسؤولية ، على الأقل بالنسبة الى طموحات الشعب الكردي والرأي العام الكردي ، فقد تطرق بعضهم الى معاناة الكرد وتهميش مناطقهم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي أدى الى قيام عدة انتفاضات شعبية وفي مناطق مختلفة من كردستان العراق ومنها انتفاضات البارزانيين في السنوات ١٩٣١-١٩٣٣^{٤٣} ، والسنوات ١٩٤٣-١٩٤٥^{٤٤} ، وغيرها ، وكانت الحكومات العراقية المتعاقبة تنصدي لها بكل قوة وبالتعاون ودعم من الانكليز ، وقد سببت تلك الأحداث في هجرة وتهجير عدد من سكان مناطق بارزان وتدمير قراهم ، ناهيك عن اعتقال عدد كبير منهم وفرض الإقامة الجبرية على أعداد أخرى منهم في مناطق مختلفة من البلاد بعد نفيهم ، كما كان عدد غير قليل يقبعون داخل سجون الحكومة العراقية^{٤٥} .

كان البارزانيون يطالبون دوماً بالعودة الى مناطقهم ، رافضين عدة مقترحات حكومية في إسكانهم خارج منطقة بارزان ، ومنها المشروع السكني الذي أقامه مجلس الاعمار في منطقة مخمور التابعة للواء اربيل^{٤٦} ، ولم تقتصر الدعوة في العودة على أنفسهم، بل ان عدد من النواب طالبوا الحكومة

بإعادتهم الى بارزان ، وعدوا ذلك حقاً مشروعاً لهم وتعويضهم والعفو عن المعتقلين ، وكان في مقدمة هؤلاء معروف جياووك ومسعود محمد وعزالدين الملا ومحمود بابان ، فقد كان الأخير ضمن المطالبين بإصدار لأحة قانونية بالعفو عن البارزانيين وإعادة أموالهم المسلوقة ، وتخصيص أموال كافية لإسكانهم وتوفير الخدمات اللازمة ، وإطلاق سراح السجناء من البارزانيين^{٤٧} ، وقد أجاب وزير الداخلية سعيد قزاز على طلبات النواب ، بان الحكومة مهتمة بالقضية ، وقد خصصت الأموال اللازمة ضمن الميزانية المالية العامة لسنة ١٩٥٣ لهذا الغرض ، وان الحكومة أطلقت سراح معظم السجناء ، ولم يبق منهم سوى الشيخ احمد البارزاني وإخوته وعدد من أقربائه ، وساعدت الحكومة من أراد العودة منهم الى بارزان، لكن النواب طالبوا بإطلاق سراح الجميع وإعادتهم الى منطقتهم^{٤٨} .

شغلت القضايا العربية والدولية اهتمام النائب محمود بابان ، وكانت القضية الفلسطينية في مقدمة تلك القضايا ، فقد طالب بالضغط على الدول التي تربط العراق بها علاقات طيبة من اجل نصره القضية الفلسطينية مثل تركيا^{٤٩} ، وكذلك الحال بالنسبة الى هيئة الأمم المتحدة ، متسائلاً عن حجم المساعدات التي تلقاها العراق من هذه المنظمة ، مشيراً الى إنها واقعة تحت سيطرة الدول التي تدعم إسرائيل ، وأكد بان الدول العربية والإسلامية وخلال عشر سنوات من مشاركتها في هذه المنظمة الدولية لم تجن سوى "خلق دولة إسرائيل في عقر دارنا"^{٥٠} ، وطالب أيضاً بان تكون العلاقات العراقية الأجنبية متوازنة ، وتوسيع رقعة التمثيل الدبلوماسي العراقي في الدول الأجنبية وفقاً للمصالح المشتركة بين البلدين ، وقد أشار الى حجم الوجود العراقي في النمسا سواهاً وطلبة ومقيمين ، ولا توجد فيها ممثلية للعراق^{٥١} .

وخلال فترة نيابته ، شارك في عدة مؤتمرات برلمانية عالمية مندوباً من قبل مجلس النواب العراقي ، أولها في مدينة برن السويسرية سنة ١٩٥٢ ، وكذلك شارك في المؤتمر البرلماني الذي عقد في سنة ١٩٥٤ في العاصمة التركية أنقرة ، وفي السنة التالية ، أي في سنة ١٩٥٥ ، اشترك في المؤتمر البرلماني الي عقد في هلسنكي عاصمة فنلندا ، وكان له حضور برلماني خارج العراق في سنة ١٩٥٧ في مؤتمر البرلمانيين بلندن^{٥٢} .

دوره خارج مؤسسات الدولة

على الرغم من ان جميع المصادر تشير الى عدم انتماء محمود بابان الى أية جهة سياسية أو حزب ، إلا إننا نستطيع القول ، بأنه كان احد المؤمنين بنصرة القضية الكردية ، وان لم ينتم الى الأحزاب السياسية الكردية ، خاصة إذا علمنا ان بابان كان احد أعضاء نادي الارتقاء الكردي (بانه يسه ركه وتنى كوردان)^{٥٣} ، فقد ذكر شقيقه فاتح بابان للباحث في مقابلة معه انه انتخب رئيساً للنادي خلال السنوات ١٩٥٤-١٩٥٨^{٥٤} ، ومما يؤيد صحة ما ذكره فاتح بابان حول رئاسة محمود بابان للنادي منح الحكومة العراقية امتيازاً باسمه لإصدار مجلة خاصة بالنادي ، كما ان انتمائه لنادي الارتقاء الكردي ورئاسته له لفترة ليست بقصيرة ، يجعلنا نجزم بان بابان كان مؤمناً بقضية أبناء جلدته ومناصرها لها ، وبخاصة ان النادي المذكور كان ملجأً للكرد ودعاة القومية الكردية الذين يعيشون في بغداد أو الذين يأتون إليها لأسباب شتى ، والجدير بالذكر ، ان النادي كان عوناً كبيراً للطلاب الكرد في بغداد ، كما ان النادي كان يقيم الاحتفالات السنوية في المناسبات الكردية القومية ، فضلاً عن دوره في نشر الثقافة الكردية ، بل ان عدداً كبيراً من رواد النادي كان يقومون بتوزيع المنشورات التي تدعم الحركات الكردية في بغداد والألوية الكردية ، وبعضهم كانوا ينتمون إلى حزب هيووا (الأمل)^{٥٥} الداعم للحركات الكردية خاصة في سنوات ثورة بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥^{٥٦} ، ويمكن القول بان بابان كان احد الداعمين للقضية الكردية في الجانب السياسي وبشكل غير مباشر بمجرد انتمائه إلى هذا النادي ، والنادي في حقيقة الأمر لم يكن إلا واجهة ثقافية في الظاهر ، لكنه كان سياسياً أيضاً ليس في أعماله المعلنة فحسب ، وإنما حتى لو تعمقنا في دراسة المنهاج الداخلي للنادي لنجد انه يدعم القضية الكردية ، وان تأسيسه تحت عنوان ثقافي جاء لعدم موافقة الحكومات العراقية على إعطاء الإجازات الرسمية لتأسيس أحزاب

وجمعيات سياسية للکرد ، مما حدا بالقوميين الكرد إلى تأسيس الأندية والجمعيات ذات طابع ثقافي اجتماعي من بينها نادي الارتقاء الكردي (بانه يسه ركه وتنى كوردان) ، وجمعية الشباب (كومه له ي لاوان)^{٥٧} ، ونادي الارتقاء كان مؤسسوه من القيادات الكردية والشخصيات التي لم تأل جهداً في الدفاع عن الوجود القومي الكردي والمطالبة بحقوق هذا الشعب ، أمثال رفيق حلمي ومعروف جياووك^{٥٨} .

وفي سنة ١٩٥٧ عندما كان يشغل منصب رئيس النادي ، منح بابان امتيازاً بإصدار مجلة كردية باسم هيووا (الأمل)^{٥٩} - وهذا يدل على ان النادي كان يسير على نهج حزب هيووا القومي- ، وعهد بتحريرها الى كل من حافظ مصطفى القاضي وهاشم الدوغرامجي ، وقد اهتمت المجلة بنشر المقالات الخاصة بالثقافة والفن والتاريخ الكردي^{٦٠} .

محمود بابان وزيراً

شغل بابان ثلاثة مناصب وزارية في فترة قصيرة جداً ، امتدت من سنة ١٩٥٧ وحتى تموز سنة ١٩٥٨ ، والجدير بالذكر ، ان في هذه الفترة القصيرة تغيرت الحكومة ثلاث مرات ، نظراً لطبيعة الظروف التي كان يمر بها العراق آنذ ، فبعد استقالة حكومة علي جودت الأيوبي في ١٤ كانون الأول ١٩٥٧ ، صدرت الإرادة الملكية بإسناد الوزارة الى عبد الوهاب مرجان في الخامس عشر من الشهر نفسه ، ولم يطل الأمر كثيراً فقد تم اختيار الوزراء ، فضمت وزارته خمسة عشر وزيراً كان من بينهم محمود بابان الذي عين وزيراً للصحة ، وكانت هذه المرة الأولى التي يعين في منصب وزاري ، وكان من المقرر ان يكون الدكتور عبد الأمير علاوي وزيراً للصحة ، وهو من الأطباء الاختصاص المشهورين في العراق ، إلا انه في الأخير وقع الاختيار على بابان ليكون وزيراً للصحة ، على الرغم من انه محام وليس لديه اية معلومات حول المسائل الصحية ، لكن الوزارة تعد منصباً إدارياً وسياسياً ولهذا وقع عليه الاختيار لهذا المنصب^{٦١} .

لم تستطع وزارة الصحة في عهد بابان ان تقدم شيئاً من الناحية الصحية سوى بعض الخدمات البسيطة ، وذلك يعود إلى قصر عمر الوزارة التي استقالت في ٣ آذار ١٩٥٨ ، فضلاً عن ان منهاج الوزارة الذي قدم الى مجلس النواب لم ترد فيه أية إشارة إلى الوضع الصحي في البلاد ، فقد ركز المنهاج على المسائل الخارجية والقومية أكثر من الأوضاع الداخلية ، فكل ما ورد في الحقل الداخلي ضمن المنهاج هو ان الوزارة "سوف تنتهج سياسة اعمار البلاد وتصنيعها"^{٦٢} .

في عهد وزارة عبد الوهاب مرجان تعرض بعض المناطق من لواء ديالى إلى كارثة طبيعية سببت خسائر في الأرواح والأموال ، فقد تعرض مركز ناحية السعدية في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٥٨ الى سيول الأمطار الغزيرة ، فتهدمت أكثر مباني الناحية ، وغرقت مزارعها ، وامتدت السيول إلى معسكر جلولاء وخانقين فجرفت السيول (٢٧٠) داراً في جلولاء و(٥٠٠) دار في السعدية و (٢٠٠) دار في خانقين ، وهرعت فرق الإنقاذ إلى المناطق المنكوبة ، وفتحت الحكومة المراكز الصحية والمدارس والبنائيات الحكومية الأخرى لمشردي السيول ، وعلى الفور سافر كل من وزير الصحة محمود بابان ووزير الداخلية سامي فتاح ووزير الشؤون الاجتماعية أركان العبادي إلى المنطقة المتضررة للوقوف على أحوال الأهالي هناك ، وتقديم المساعدة اللازمة لها ، كما زار المنطقة أيضاً الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله ورئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان ، وقد قدمت الحكومة مبلغاً قدره (٢٠) ألف دينار لمنكوبي الكارثة وتقديم مساعدات أخرى ، وكانت وزارة الصحة قد شكلت فرق خاصة لتقديم المساعدة لأهالي المنطقة^{٦٣} .

بعد استقالة وزارة مرجان في ٣ آذار ١٩٥٨ ، أوعز الملك إلى نوري السعيد بتشكيل الوزارة ، وقد شكلها في الشهر نفسه^{٦٤} ، وتم اختيار محمود بابان ليكون وزيراً للدولة لشؤون رئاسة الوزراء^{٦٥} .

رافق الوزير بابان وزير الخارجية الدكتور فاضل الجمالي أثناء زيارته الى بيروت في ٢٤ نيسان ١٩٥٨ ، وقد قابل الوفد العراقي وفداً لبنانياً لشرح أهداف وأغراض تأسيس الاتحاد العربي^{٦٦} بين العراق والأردن (الاتحاد الهاشمي) للدول العربية ، وبعد انتهاء الزيارة ، توجه محمود بابان يرافقه رشيد رؤوف احد كبار موظفي وزارة الخارجية ، إلى السودان للغرض نفسه ، أي إقناع السودان بأن الاتحاد لا يضر بمصالح الدول العربية ، ثم عادا إلى البلاد في ٣ أيار من السنة نفسها^{٦٧} ، ويبدو ان الزيارة لم تحقق مبتغاها ، خاصة وان اغلب قادة الدول العربية كانوا يؤيدون الجمهورية العربية المتحدة ، التي كانت ترى في الاتحاد محاولة للوقوف بوجه الجمهورية ، وانه يدور في الفلك البريطاني^{٦٨} .

وفي آخر وزارة تم تشكيلها في العهد الملكي برئاسة احمد مختار بابان في ١٩ أيار ١٩٥٨ ، تم اختيار محمود بابان ليكون وزيراً بلا وزارة^{٦٩} ، ويبدو ان الانكليز كانوا يهتمون كثيراً بدراسة التشكيلات الحكومية في العراق ووزرائها ، اذ كان السفراء الانكليز يعدون دراسة خاصة عن الوزراء والدور الذي سيلعبونه في الحكومات العراقية ، وغالباً ما كانت الدراسة تخلص إلى ان الوزراء بلا وزارة لا يلعبون دوراً مهماً في الحكومة ، وإنما وجودهم هو مجرد لتحقيق موازنة ما في الحكومة ، لهذا فان الدراسة التي أعدت حول وزراء حكومة احمد مختار بابان لم تتناول الوزراء بلا وزارة ، وكان بابان احد الوزراء الذين لم تتناولهم الدراسة بالتحليل ، وإنما اكتفت بذكرهم ضمن التوازن الحكومي^{٧٠} ، ومما يؤكد ذلك ، ان التعديل الذي جرى على الدستور في سنة ١٩٤٣ ، كان الهدف منه تحقيق موازنة ولكن من نوع آخر الا وهي إعطاء الملك فرصة لتعيين بعض الوزراء ، اذ أضيفت فقرة جديدة هي الفقرة الثالثة الى المادة (٦٤) تقضي بأن " للملك ان يعين وزراء بلا وزارة لغرض الاستفادة من كفاءتهم ومواهبهم وذلك عند الضرورة"^{٧١} ، والحقيقة ان توقعات السفير البريطاني كان في محله ، اذ ان هؤلاء الوزراء لم يلعبوا دوراً مهماً يذكر في الحكومة سوى إشغالهم لبعض الوزارات بالوكالة خلال غياب او سفر الوزراء الى خارج البلاد ، كما هو الحال بالنسبة الى محمود بابان ، اذ شغل منصب وزير الأنباء والتوجيه بالوكالة ، عندما سافر الوزير برهان الدين باش أعيان برفقة الأمير عبد الإله ووزير العدلية جميل عبد الوهاب الى عمان في ٢٤ أيار ١٩٥٨ ، لافتتاح مجلس الاتحاد العربي في ٢٧ من الشهر نفسه ، كما انه شغل المنصب نفسه بعد سفر الوزير باش أعيان إلى المملكة العربية السعودية في ١٠ حزيران من السنة نفسها ، للتفاوض مع المسؤولين السعوديين حول انضمام الكويت الى الاتحاد العربي^{٧٢} ، كما انه شغل منصب وزير الصحة بالوكالة في أثناء سفر وزيرها عبد الأمير علاوي الى عمان في ٢٦ من الشهر نفسه من السنة نفسها لأسباب شخصية^{٧٣} .

ان وزارة احمد مختار بابان ، لم تستطع ان تقدم الكثير للشعب العراقي لا في مجال الخدمات او غيرها ، على الرغم من ان منهاجها كان حافلاً بهذه المسائل^{٧٤} ، وذلك - حسب رأينا - يعود إلى عدة أسباب أهمها ، ان عمر الوزارة كان قصير جداً ، إذ أطاحت بها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بعد مضي اقل من شهرين على تشكيلها ، وكذلك انشغال العراق بالسياسة الخارجية بعد إقامة حكومة الاتحاد .

حياته بعد الثورة

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي قضت على النظام الملكي ، والإعلان عن قيام النظام الجمهوري ، تشكلت محكمة عسكرية عرفت بالمحكمة العسكرية العليا الخاصة ، بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (١٨) في ٢٠ تموز من السنة نفسها ، وذلك لمحاكمة رجال العهد الملكي بتهمة الخيانة والفساد والتآمر ومحاربة الشعب^{٧٥} ، وبالفعل فقد أقيمت معظم السياسيين من مناصبهم ووظائفهم التي كانوا يشغلونها قبل الثورة وأحيل بعضهم إلى المحكمة الخاصة بتهمة شتى^{٧٦} ، إلا أن محمود بابان لم يكن من بين الأشخاص الذين قدموا للمحكمة العسكرية^{٧٧} ، نظراً لعدم إشغاله مناصب سياسية حساسة في الحكومة ، إذ لم يشغل سوى منصب وزير الصحة في وزارة مرجان ، وهي لم تستمر سوى فترة

قصيرة ، وكذلك وزير بلا وزارة في الحكومتين الأخيرتين ، كما انه لم ينتم إلى الأحزاب السياسية سواء تلك المؤيدة للشخصيات السياسية المخضرمة التي كانت غالباً تشغل رئاسة الحكومات العراقية ، أو الأحزاب المعارضة لها ، في حين ان الوزراء الذين شغلوا بعض الوزارات المهمة مثل الداخلية والدفاع والخارجية والشخصيات المهمة التي شغلت مناصب حساسة في الدوائر الأمنية ، قدموا الى المحاكمة ، وقد أدين بعضهم والبعض الآخر تم تبرئتهم ، أو صدر بحقهم أحكام مختلفة نفذ بعضها ، وصدر إعفاء بحق آخرين لأسباب مختلفة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر الضابط المتقاعد غازي الداغستاني ووزير الداخلية سعيد قزاز ورئيس الوزراء احمد مختار بابان^{٧٨} ، يبدو ان بابان أشار الى هذه الأسماء المهمة التي عرفت بالضبط والمهنية في وظائفهم المدنية ، وتركوها لأسباب شتى في مقدمتها الدخول في الميدان السياسي أمثال احمد بابان وسعيد قزاز .

أثر عدد من الشخصيات السياسية في العراق الخروج من البلاد بعد الثورة ، وبالطبع بعد الحصول على موافقة السلطات في البلاد ، أمثال علي جودت الأيوبي وتوفيق السويدي وجميل الاورفلي وعدد من أفراد أسرة آل بابان بينهم احمد مختار بابان وجمال بابان ومحمود بابان وغيرهم ، فقصداً لبنان في سنة ١٩٥٩ ، واستقروا فيها فترة من الزمن ، وغالباً كان هؤلاء يلتقون في دار احمد مختار بابان ويتبادلون الحديث عن الأوضاع في العراق^{٧٩} .

في أثناء وجود محمود بابان في لبنان ، انصرف إلى العمل في مجال التجارة ، اذ التقى بوساطة صديق له برجل الأعمال والسياسي اللبناني أميل البستاني^{٨٠} ، وهو المدير المفوض لشركة كات للمقاولات^{٨١} ، فوظفه في شركته ليكون مستشاراً قانونياً لها ، وأعطاه بيتاً في ضواحي بيروت ، فعمل فيها حتى أواخر سنة ١٩٦٨ ، إذ استدعاه رئيس وزراء لبنان صائب سلام^{٨٢} ، وطلب منه مغادرة لبنان ، بعد الاتهامات التي وجهتها له الحكومة العراقية بعد تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق في سنة ١٩٦٨ ، اذ اتهم مع عدد من الشخصيات العراقية الأخرى بالتآمر للإطاحة بحكومة البعث ، وقد وعده في الوقت نفسه بالعودة إلى لبنان حال تهدئة الأوضاع وعودة الأمور إلى طبيعتها^{٨٣} ، فغادر لبنان متوجهاً الى المملكة العربية السعودية ، وهناك تضارب في المعلومات حول مكان عمله في المملكة بين وزارة الداخلية كمستشار قانوني في مكتب الأمير نايف عبد العزيز^{٨٤} ، ومستشار قانوني في مكتب ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز ، ويبدو ان الرأي الثاني هو الأرجح ، فعندما أصبح فهد ملكاً جعله مستشاره الخاص في الشؤون القانونية حتى سنة ١٩٧٩ ، وكانت المملكة قد كلفته بحضور المؤتمر الذي عقد في فينا وهو المؤتمر الدولي لوزراء العمل ، وفي سنة ١٩٧٩ ، غادر بابان المملكة العربية السعودية متوجهاً الى لندن ، وفتح فيها مكتباً للمقاولات باسم الدولة السعودية ، وكان الملك قد أوعز الى وزارة التخطيط السعودية بإيداع الأعمال في مجال المقاولات الى محمود بابان في محاولة لاغثائه ومكافأة له على الخدمات التي قدمها للمملكة بشكل عام والملك بشكل خاص^{٨٥} .

كان محمود بابان يتردد كثيراً على المملكة الأردنية الهاشمية منذ استقراره خارج العراق ، وكان له دار في عمان ، وكانت تربطه علاقات جيدة بعدد من السياسيين . ويبدو ان محمود بابان لم يستطع ان يكون بعيداً عن السياسة على الرغم من انصرافه الى العمل في مجال التجارة ، ويبدو انه أيضاً أراد هذه المرة ان يقدم ما لم يستطع ان يقدمه الى أبناء قومه من قبل ، خاصة بعد ان توفرت له فسحة من الحرية ، وبعيداً عن السلطات العراقية ، وكانت باكورة أعماله قيامه بنشر المقالات حول القضية الكردية وتاريخ الكرد وثقافتهم وحضارتهم منذ بداية الستينات في جريدة الحياة اللبنانية ، ودافع في مقالاته عن حقوقهم ، وكان من دعاة اللامركزية الإدارية مع الحفاظ على وحدة العراق^{٨٦} ، وقد أقام بابان علاقات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وكان على اتصال مع زعيم الحركة الكردية الملا مصطفى البارزاني ، الذي كان يستشيريه في المسائل القانونية وغيرها ، وقد كلفه البارزاني بعدة مهام في لندن والولايات المتحدة الأميركية منها الاتصال بالشخصيات السياسية في تلك الدول لدعم القضية الكردية وتنوير الرأي العالمي بالقضية الكردية ، وبقي على اتصال مع الحزب الديمقراطي بعد ان تولى

مسعود البارزاني رئاسة الحزب ، وكان مسعود البارزاني يكن له احتراماً كبيراً ويناديه بالعم (مامه)^{٨٧} ، ويعود لمحمود بابان الفضل في إقامة علاقات ودية بين حكومة الأردن وقتئذ والحزب الديمقراطي الكردستاني ، وبذل جهود حثيثة في إعادة النظام الملكي إلى العراق ، وكان عضواً في اللجنة المؤقتة لحكومة المنفى التي كان مقرراً تشكيلها في سنة ١٩٧١ بالتنسيق مع رئيس الوزراء الأردني آنذاك وصفي التل^{٨٨} ، إذ كانت الأردن تأمل في عودة الملكية الهاشمية إلى العراق^{٨٩} ، ويبدو ان هذه الأعمال التي كان بابان يقوم بها هي التي كانت وراء الضغط الذي مارسه الحكومة العراقية على لبنان من اجل إبعاد بابان من لبنان ، وعلى كل حال فان حكومة المنفى التي كان يعد لها لم تر النور ، لان الأردن كانت تمر بظروف صعبة في تلك المرحلة ، فقد اغتيل رئيس الوزراء وصفي التل في سنة ١٩٧١^{٩٠} ، ولكنه مع ذلك نجح إلى حد كبير في خدمة الكرد خاصة في المجال العلمي ، حيث قبلت الجامعات الأردنية عدة بعثات علمية للطلبة الكرد نتيجة للجهود التي بذلها بابان في التنسيق مع الحكومة الأردنية خاصة في عهد وصفي التل ، وكان من بين الطلبة هوشيار زيباري^{٩١} وزير خارجية العراق في الوقت الحاضر ، إذ أكمل دراسته الأولية في الجامعة الأردنية^{٩٢} ، وكانت القضية الكردية في تلك الفترة قد شغلت حيزاً كبيراً من جهوده في المجال السياسي .

يبدو ان بابان خلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة من حياته ، قد يأس من العودة إلى بلاده في ظل النظام آنذاك ، وكذلك في عودة النظام الملكي إلى العراق ، وابتعد عن السياسة ، اذ لم يرد ذكر لجهوده السياسية في الفترة الأخيرة ، وتفرغ لأعماله الخاصة .

وفاته

توفي محمود بابان في لندن سنة ١٩٩٧ ، ونقل جثمانه الى الأردن ، اذ دفن في مقبرة آل التل^{٩٣} في مدينة اربد^{٩٤} ، بناءً على وصيته التي قال فيها "خذوني إلى الأردن حتى أكون قريباً من ولاتي" (وطني)^{٩٥} ، ولو توقفنا قليلاً عند هذه الوصية ، لتبادر إلى ذهننا عدة أسئلة ، ولو إننا نجد بعض الأجوبة في وصيته ، فمثلاً اختياره للأردن لأنها دولة جارة للعراق ورائحة النظام الملكي لا تزال فيها لان الهاشميين كانوا قد حكموها لفترة طويلة ، وهذا يدل على حنينه الى أيام الحكم الملكي في العراق ، إذ كانت أسرة آل بابان من الداعمين لذلك النظام ، ودفنه في مقبرة آل التل كان نتيجة لصلة القرابة بين العائلتين ، ولكن لماذا لم يختار ان يدفن في إقليم كردستان العراق الذي اخذ الكرد يحكمونها دون الرجوع الى حكومة بغداد منذ سنة ١٩٩١ ، خاصة إذا علمنا ، انه كرس جهوده في خدمة القضية الكردية وفقاً لرؤيته الخاصة ، فضلاً عن ان جذوره ترجع الى السليمانية ، ومدينة كفري مسقط رأسه ، ولو جاز لنا التحليل في هذا المجال ، بالإمكان القول إن منطقة كفري كانت منطقة غير مستقرة من الناحية الأمنية ، فكان ذلك احد الأسباب وراء عدم توصيته بدفنه هناك ، وربما الرأي الأرجح هو ان بابان كان يتمنى دائماً العودة إلى بغداد التي نشأ فيها وقضى معظم حياته في العراق فيها ، فهي عاصمة السلطة والجاه .

لقد كان لوفاته وقع كبير على أهله وأقربائه وأصدقائه ، وقد رثاه الشاعر الكردي كامل رشيد فتح الذي كان يرافقه في المملكة العربية السعودية ، ثم عاد الى البلاد وشغل عدة مناصب منها مدير عام تربية بغداد في أواخر الستينات^{٩٦} ، وهو متأثر برحيله

ودعته ودموع العين جارية

نار قلبي في الأعماق بركان

إن كان في الأردن المضيف مرقد

فليس فرق بين بغداد وعمان

كانت هذه الشخصية من الشخصيات التي أدت دوراً واضحاً في الحياة العامة، وعلى الرغم من الفترة القصيرة التي قضاها وزيراً في العهد الملكي لم تتح له الفرصة الكافية لأداء دور بارز ، لكنه كان شخصاً نشطاً لما أداه من دور داخل مجلس النواب العراقي ، وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، أصبح رجل أعمال ناجح ، وممارس دوراً جيداً في المجال السياسي من خلال محاولاته مع سياسيين آخرين لإعادة الحكم الملكي إلى العراق ، ولم تتغير قناعته في أحقية الهاشميين بحكم العراق ، ودعم القضية الكردية والكرد في النواحي السياسية والاجتماعية .

الخاتمة

إن انتماء محمود بابان الى عائلة ثرية ومنتفذة في البلاد هياً له الفرص المناسبة في الوصول الى مراتب عالية في مؤسسات الدولة ، بدءاً من حصوله على شهادة جامعية في الحقوق ، ثم دخوله الميدان السياسي ، إذ أن والده جميل بابان كان له دوراً سياسياً واضحاً منذ تأسيس الدولة العراقية في سنة ١٩٢١ ، مما جعل محمود بابان على اطلاع واسع بأحوال البلاد في كافة المجالات وفي مقدمتها الجانب السياسي ، وكان لذلك ، فضلاً عن طموحاته الشخصية ، الأثر الكبير في العمل في المجال السياسي الذي أيضاً بدوره فتح أمامه أبواباً أخرى منها العمل في التجارة خاصة بعد مغادرة البلاد في أعقاب ثورة ١٩٥٨ التي أطاحت بالحكم الملكي في العراق ، وكان بابان من النواب النشطين في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي ، ولم يدخر جهداً الا وبذلها لخدمة الشعب العراقي وفي المجالات كافة ، لكنه لم يكن بنفس النشاط خلال وجوده كوزير في ثلاث حكومات عراقية تشكلت خلال سنتي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ، ويعود ذلك بالدرجة الأساس الى قصر عمر الحكومات التي شارك فيها .

كان بابان من أنصار إعادة النظام الملكي الى العراق حتى وفاته في سنة ١٩٩٧ ، وبذل جهوداً واضحة من اجل ذلك ، وقد سبب له موقفه هذا مضايقات وإحراج والانتقال من دولة الى أخرى وفقاً للمتغيرات السياسية في الدول التي كان يقيم فيها والأوضاع السياسية في العراق ، كما ان ذلك الموقف ، فضلاً عن دفاعه عن القضية الكردية في مناسبات كثيرة ، كان وراء عدم عودته الى بغداد ، إذ كان بابان على اتصال بالقيادات الكردية ويعمل على تفعيل علاقاتها مع الدول العربية وبشكل خاص الأردن ، وبالرغم من السنوات الطويلة التي قضاها خارج البلاد ، الا انه كان يحن الى بلاده ويأمل في العودة إليها كما يدل على ذلك وصيته .

الهوامش والمصادر

- (١) جميل مجيد باشا (١٨٨٤_١٩٤٦) ، انتخب نائباً في المجلس التأسيسي العراقي سنة ١٩٢٤ عن لواء كركوك ، وانتخب نائباً عن كركوك لثلاث دورات انتخابية هي الرابعة (١٩٣٣-١٩٣٤) والخامسة (١٩٣٤-١٩٣٥) والسادسة (١٩٣٥-١٩٣٧) والثامنة (١٩٣٧-١٩٣٩) . ينظر : نبيل عكيد محمود المظفري ، دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (جامعة الموصل ، كلية الآداب ، ٢٠٠٠) ، ص ٣٣ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١٠ ، ط ٧ ، مطبعة دار الشؤون الثقافية (بغداد ، ١٩٨٨) ، ص ٢٩٣-٢٩٨ .
- (٢) إبراهيم باشا هو من حكام الإمارة البابانية (١٧٨١ - ١٨٠٢) ، بنى مدينة السليمانية سنة ١٧٨٤ ، ونقل مركز الإمارة البابانية من قره جولان الى السليمانية لأسباب سياسية وإدارية . جمال بابان ، بابان في التاريخ ومشاهير البابين (بغداد ، ١٩٩٣) ، ص ٧٥ ، ١٢٦ .
- (٣) بابان ، بابان في التاريخ ومشاهير البابين ، ص الملحق رقم (٣) و (٥) ، مير بصري ، أعلام الكرد ، رياض الرئيس للكتب والنشر (لندن ، ١٩٩١) ، ٢٥١ .
- (٤) مركز ناحية كانت تتبع إدارياً لقضاء شهر بازار في لواء (محافظة) السليمانية . طه الهاشمي ، جغرافية العراق ، ط ٢ ، مطبعة المعارف (بغداد ، ١٩٣٦) ، ص ١٢٢ .

- (5) شرف خان البدليسي ، شرفنامه ، ترجمة ملا جميل بندي روزياني ، مطبعة النجاح (بغداد ، ١٩٥٣) ، ص ٤٧٣-٤٧٤ ؛ كاميران عبدالصمد احمد الدوسكي ، كوردستان العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، مطبعة وزارة التربية (اربيل ، ٢٠٠٢) ، ص ٩٢-٩٣ .
- (6) للمزيد من التفاصيل حول الإمارة البابانية وعلاقتها بالدولة العثمانية . ينظر : حسين ناظم بيك ، تاريخ الإمارة البابانية ، ترجمة شكور مصطفى ومحمد عبدالكريم المدرس ، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر (اربيل ، ٢٠٠١) ؛ عبد ربة سكران إبراهيم الوائلي ، تاريخ الإمارة البابانية الكردية ١٧٨٤-١٨٥١ ، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ١٩٧٩) .
- (7) الدوسكي ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .
- (٨) كفري : في العهد العثماني كانت تعرف بالصلاحية ، وسميت بهذا الاسم نسبة الى وجود شجرة تسمى كفر بكثرة فيها ، وفي عهد الدولة العراقية كان قضاء يتبع إدارياً للواء كركوك . جمال بابان ، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية، ج ١ ، مطبعة المجمع العلمي الكردي (بغداد ، ١٩٧٦) ، ص ٢٩٦-٢٩٥ .
- (9) رجاء زامل كاظم الموسوي ، جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، ٢٠٠٢) ، ص ٩ .
- (١٠) ولد فاتح بابان في مدينة كفري سنة ١٩٤٤ ، وانتقل الى بغداد ، حيث أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، انتخب عميدا لأسرة آل بابان رسمياً في ١٧ أيلول ٢٠٠١ . نسخة من وثيقة الانتخاب محفوظة لدى الباحث .
- (11) مقابلة شخصية مع فاتح بابان في بغداد بتاريخ ٥ شباط ٢٠٠٣ .
- (12) بابان ، بابان في التاريخ ومشاهير البابين ، ص ٢١٢ ؛ مقابلة شخصية مع فاتح بابان في بغداد بتاريخ ٥ شباط ٢٠٠٣ .
- (13) المجلس التأسيسي العراقي ، انتخب من قبل الشعب العراقي في سنة ١٩٢٤ ، واجتمع في السنة نفسها لانجاز ثلاث مهام أساسية هي ١- إقرار المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ ، ٢- وسن الدستور العراقي ، ٣- وسن قانون لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وحل المجلس في نهاية السنة نفسها بعد أن أنهى أعماله الأساسية . للتفاصيل عن هذا الموضوع ينظر : محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، ج ١-٢ ، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد ، ١٩٨٩) .
- (14) بابان ، بابان في التاريخ ومشاهير البابين ، ص ٢١٢ ؛ مقابلة شخصية مع فاتح بابان في بغداد بتاريخ ٥ شباط ٢٠٠٣ .
- (15) بصري ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ ؛ مقابلة شخصية مع فاتح بابان في بغداد بتاريخ ٥ شباط ٢٠٠٣ .
- (16) مقابلة شخصية مع فاتح بابان في بغداد بتاريخ ٥ شباط ٢٠٠٣ .
- (17) المقابلة نفسها .
- (18) محمد علي الصويركي ، معجم أعلام الكرد في التاريخ الإسلامي والعصر الحديث في كردستان وخارجها ، مطبعة حمدي للطباعة والنشر (سليمانية ، ٢٠٠٦) ، ص ٦٩٧ .
- (19) مقابلة شخصية مع فاتح بابان في بغداد بتاريخ ٥ شباط ٢٠٠٣ .
- (20) للمزيد من المعلومات عن الدورات الانتخابية لمجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي . ينظر : الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١٠ ، ص ٢٨٩-٣١٤ .
- (21) للتفاصيل عن اشتراك جميل بابان في الانتخابات النيابية ودوره في أروقة مجلس النواب . ينظر : المظفر ، المصدر السابق .
- (22) بابان ، أعلام كرد العراق ، مطبعة شفان (سليمانية ، ٢٠٠٦) ، ص ٧٨٤ .

- (23) للتفاصيل عن العوامل المؤثرة في الانتخابات النيابية . ينظر : فائز عزيز اسعد ، انحراف النظام البرلماني في العراق ، ط ٢ ، مطبعة السندباد (بغداد ، ١٩٨٤) ، ص ١٨٢-٢٠٧ .
- (24) دار الكتب والوثائق ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف رقم ٣٢٠٥٠/٩٥٨٤ ، وثيقة رقم (٨١) ، ص ٨٦ . سنشير الى الدار بـ (د . ك . و) لاحقاً .
- (25) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف رقم ٣٢٠٥٠/٩٥٨٤ ، وثيقة رقم (١٦) ، ص ١٦ .
- (26) يذكر الصويركي ، بان أول مشاركة لمحمود بابان في مجلس النواب كان في سنة ١٩٥١ ، أي الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، ممثلاً عن قضاء خانقين التابع للواء ديالى ، والحقيقة إننا لم نجد ما يثبت ذلك ، وخاصة وان هذه الدورة ، بدأت سنة ١٩٤٨ ، ولم تشر المصادر إلى استقالة احد من نواب ديالى حتى يحل محله محمود بابان في سنة ١٩٥١ ، لذلك نرجح ان أول مشاركة له كانت في الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، حول ذلك الرأي ينظر : الصويركي ، المصدر السابق ، ص ٦٩٧ .
- (27) المظفري ، المصدر السابق ، ص ٦٤-٦٨ .
- (28) محاضر مجلس النواب ، الدورة (١٥) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة (١١) ، ص ٢١١ . سنشير الى المحاضر لاحقاً بـ (م.م.ن) .
- (٢٩) داود الجاف : من رؤساء عشيرة الجاف البارزين ، ومن مواليد سنة ١٩٠٤ ، وكان يمتاز بثقافة سياسية عالية ، انتخب لمرات عديدة نائباً عن لواء كركوك ، وله حضور فاعل في مجلس النواب . عبد المجيد فهمي حسن ، دليل الألوية العراقية ، ج ٢ ، لواء كركوك (بغداد ، ١٩٤٧) ، ص ٣٤٦ .
- (30) م.م.ن ، الدورة (١٣) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الجلسة (٤) ، ص ٥٧ .
- (٣١) سعيد قزاز : ولد سنة ١٩٠٤ في السليمانية وأتم الدراسة الإعدادية فيها ، وعمل كاتباً في التفتيش الإداري بوزارة الداخلية سنة ١٩٢٤ ، وشغل عدد من المناصب الإدارية كمدير ناحية وقائم مقام ومتصرف ، وترقى في السلم الوظيفي في وزارة الداخلية ، وأصبح وزيراً للداخلية لأول مرة في ١٩٥٣ ، واستوزر عدة مرات ، وأصبح نائباً في مجلس النواب عدة مرات عن كركوك والسليمانية وغيرها ، اعتقل في يوم ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وقدم للمحاكمة في المحكمة العسكرية العليا ، وحكم عليه بالإعدام ، ونفذ فيه الحكم في ٢٠ أيلول ١٩٥٩ . ينظر : بصري ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠-٢٤١ .
- (32) م.م.ن ، الدورة (١٥) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، الجلسة (١٩) ، ص ٣٧٢ .
- (33) م.م.ن ، الدورة (١٣) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، الجلسة (٢٠) ، ص ٣٦١ .
- (34) م.م.ن ، الدورة (١٥) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، الجلسة (٢٠) ، ص ٤١٠-٤١١ ؛ المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة (١١) ، ص ٢٢٢-٢٢٧ .
- (35) م.م.ن ، الدورة (١٥) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة (٢٧) ، ص ٥٩٥-٦١٠ .
- (36) المظفري ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .
- (37) م.م.ن ، الدورة (١٣) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الجلسة (٢٧) ، ص ٥٢٣ ؛ المصدر نفسه ، الدورة (١٥) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، الجلسة (١٣) ، ص ٢٥٥ .
- (38) م.م.ن ، الدورة (١٥) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة (١١) ، ص ١٩٧-٢٠٤ .
- (39) جرت عدة محاولات لتعديل قانون المطبوعات خلال الحكومات المتعاقبة ، كان أولها في سنة ١٩٣٤ في عهد حكومة نوري السعيد الثانية ، ثم عدلت عدة مرات أخرى في السنوات اللاحقة . عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، ط ٣ ، ج ١ ، مطبعة العرفان (صيدا ، ١٩٧١) ، ص ٧٤ .
- (40) م.م.ن ، الدورة (١٣) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الجلسة (٢٧) ، ص ٥٢٣ .
- (٤١) أهتم الباحثون الكرد خلال الآونة الأخيرة بموضوع ممثلي الشعب الكردي في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي ، وفي دراساتهم إشارة واضحة الى عدم بذل النواب الكرد دوراً كبيراً في الدفاع عن القضية الكردية خاصة في الجانب السياسي . وهنا نشير الى بعض الدراسات على سبيل المثال لا الحصر . احمد محمد امين قادر ، موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق

- ١٩٢٥-١٩٤٥ ، مطبعة سردم (السليمانية ، ٢٠٠٧) ؛ سالار عبدالكريم فندي الدوسكي ، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ، مطبعة خاني (دهوك ، ٢٠٠٨) ؛ إسماعيل شكر رسول ، اربيل دراسة تاريخية في دورها الفكري والسياسي ، مطبعة بينايي (السليمانية ، ٢٠٠٥) ؛ المظفري ، المصدر السابق .
- (42) مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكردية انتفاضة بارزان الأولى ١٩٣١-١٩٣٢ ، مطبعة خه بات (كردستان ، ١٩٨٦) .
- (43) مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكردية ثورة بارزان ١٩٤٣-١٩٤٥ ، د.م (كردستان ، ١٩٨٦) .
- (44) للتفاصيل عن الأوضاع المأساوية التي كانت تعيشها منطقة بارزان ينظر : معروف جياووك ، مأساة بارزان المظلومة ، ط٢ ، مطبعة ناراس (اربيل ، ٢٠٠١) .
- (45) الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار العراقي ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، مطبعة الحكومة (بغداد ، ١٩٥٦) ، ص ٤٤ .
- (46) رسول ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .
- (47) م.م.ن ، الدورة (١٥) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، الجلسة (٦) ، ص ٨٤-٨٥ .
- (48) م.م.ن ، الدورة (١٥) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، الجلسة (٢٨) ، ص ٥٨٥ .
- (49) م.م.ن ، الدورة (١٣) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، الجلسة (٢٦) ، ص ٥٨٣ .
- (50) م.م.ن ، الدورة (١٣) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، الجلسة (١٢) ، ص ٢٢٠ .
- (51) الصويركي ، المصدر السابق ، ٦٩٨ .
- (٥٢) (يانه ي سه ركه وتنى كوردان) نادي الارتقاء الكردي : أسس في بغداد في سنة ١٩٣٠ ، بعد ان تقدم النائب عن لواء اربيل معروف جياووك مع عدد من الشخصيات الكردية الأخرى بينهم الضابط احمد مختار بك الزهاوي والضابط محمد علي بك عبد العزيز والمحامي عارف بك البشدري وآخرين بطلب الى وزارة الداخلية في ٩ شباط ١٩٣٠ ، وصدرت الموافقة في ٢٠ ايار من السنة نفسها وتم افتتاحه في ٣٠ من الشهر نفسه ، وتم انتخاب الهيئة الإدارية له من إبراهيم الحيدري رئيساً و معروف جياووك سكرتيراً وعضوية (٨) آخرين بينهم محمد أمين زكي واحمد آغا كركوكلي ، وكانت أهدافه حسب النظام الداخلي اجتماعية ثقافية ، الا ان نشاطه بمرور الوقت قد تعدى ذلك حتى كاد ان يكون القاعدة الأساسية لدعم الحركة الكردية ، ليس على مستوى العراق فحسب ، بل على صعيد الدول المجاورة للعراق أيضاً . للتفاصيل ينظر : سروة اسعد صابر ، كردستان الجنوبية ١٩٢٦-١٩٣٩ دراسة تاريخية-سياسية ، دار سردم للطباعة والنشر (السليمانية، ٢٠٠٦) ، ص ٣٥٣-٣٥٥ .
- (53) مقابلة شخصية مع فاتح بابان ببغداد في ٥ شباط ٢٠٠٣ .
- (٥٤) حزب هيووا : تعود جذوره إلى سنة ١٩٣٧ ، عندما أسس جماعة من الطلاب الكرد جمعية باسم (داركه ر) الحطاب ، في كركوك ، وأصبحت النواة لهيووا الذي تأسس في سنة ١٩٣٩ ترأسه رفيق حلمي ، ومارس دوراً مهماً في دعم الحركة الكردية ، وبعد تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني انضم اغلب أعضائه الى الحزب المذكور . للتفاصيل ينظر : عبد الستار طاهر شريف ، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكوردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨ ، ط٢ ، دار سردم ، (السليمانية ، ٢٠٠٧) ، ص ١٤٤-١٥٨ .
- (55) المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .
- (56) عزيز حسن البارزاني ، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ ، سبيريز للطباعة والنشر (دهوك ، ٢٠٠٢) ، ص ٥٥ .
- (57) بصري ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ ؛ حميد المطيعي ، موسوعة أعلام العراق ، ج٢ ، مطبعة دار الشؤون الثقافية (بغداد ، ١٩٩٦) ، ص ٢٢٠ .

- (٥٨) مجلة هيويا : مجلة أدبية ثقافية شهرية ، كانت تصدر من قبل نادي الارتقاء الكردي في بغداد ، وقد صدر العدد الأول في تموز سنة ١٩٥٧ ، واستمرت في الصدور حتى سنة ١٩٦٣ واشترك في تحريرها -فضلاً عن المذكورين- أيضاً مكرم طالباني وكريم زانستي وكامل زير ومحمد الملا كريم وعز الدين مصطفى رسول . جمال خزنة دار ، مرشد الصحافة الكردية ، دار الحرية للطباعة (بغداد ، ١٩٧٣) ، ص ٦٣ .
- (60) بصري ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ ؛ خزنة دار ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .
- (61) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١٠ ، ط ٧ ، ص ١٨٦-١٨٧ .
- (62) المصدر نفسه ، ص ١٨٩-١٩٠ .
- (63) المصدر نفسه ، ص ١٩٣ .
- (64) المصدر نفسه ، ص ٢٠٨ .
- (65) بابان ، أعلام كرد العراق ، ص ٧٨٤ .
- (٦٦) الاتحاد العربي : تم تأسيس هذا الاتحاد بين العراق والأردن في ١٤ شباط ١٩٥٨ ، بعد محاولات عديدة جرت لتحقيق هذا الاتحاد قبل هذا التاريخ ، والهدف منه حماية النظام الملكي في البلدين والإبقاء على العلاقة مع الغرب وجر الأردن الى حلف بغداد بصورة غير مباشرة . للتفاصيل ينظر : فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨ ، دار الحرية للطباعة (بغداد ، ١٩٧٨) ، ص ٤٦٥-٤٨٠ .
- (67) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١٠ ، ص ٢٢٦ .
- (68) عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص ٤٨٠-٤٨٤ .
- (69) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١٠ ، ص ٢٤٥ .
- (70) مؤيد إبراهيم الوندوي ، "وزراء في نظر السفير" ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد (١٤) ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٩ .
- (71) اسعد ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .
- (72) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١٠ ، ص ٢٥٢ .
- (73) المصدر نفسه ، ص ٢٥٣ .
- (74) مذكرات احمد مختار بابان ، إعداد وتقديم كمال مظهر احمد ، مطبعة الجامعة الأردنية (عمان ، ١٩٩٩) ، ص ١٩٤-١٩٦ .
- (75) محمد حمدي الجعفري ، محكمة المهداوي اغرب المحاكمات السياسية في العراق الحديث ، مطابع دار الشؤون الثقافية (بغداد ، ١٩٩٠) ، ص ٧ .
- (76) مذكرات احمد مختار بابان ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ .
- (77) مقابلة شخصية للباحث مع فاتح بابان في بغداد بتاريخ ٥ شباط ٢٠٠٣ .
- (78) الجعفري ، المصدر السابق ، الفصل الخاص بمحاكمة أقطاب الحكم في النظام الملكي .
- (79) مذكرات احمد مختار بابان ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ ؛ مقابلة شخصية مع فاتح بابان في بغداد بتاريخ ٥ شباط ٢٠٠٣ .
- (٨٠) أميل البستاني : من مواليد قضاء الشوف بלבناو سنة ١٩٠٧ ، أكمل دراسته الثانوية في صيدا ، وثم انتقل الى بيروت بعد قبوله في الجامعة الأميركية ، فحصل على البكالوريوس في العلوم سنة ١٩٢٩ ، والماجستير سنة ١٩٣٢ ، وسافر الى الولايات المتحدة الأميركية فالتحق بكلية ماساتوتس للتكنولوجيا ، عمل في المقاولات ، ودخل ميدان السياسة سنة ١٩٥١ وأصبح عضواً في مجلس النواب اللبناني ، وداخل البرلمان انضم الى كتلة كمال جنبلاط والتي كانت تعرف باسم (الجهة الاشتراكية الوطنية) ، وتوفي في سنة ١٩٦٣ في حادثة سقوط طائرته في البحر الأبيض المتوسط ، ولم يعثر على جثته . صلاح عريبي عباس العريبي ، "أميل البستاني ونشاطه الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي في

- لبنان ١٩٠٧-١٩٦٣ " ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإنسانية ، العدد (١) ، كركوك ، ٢٠٠٨ ، ص ١-٧ .
- (٨١) شركة الكات : أسسها أميل البستاني في حيفا سنة ١٩٣٨ باسم شركة المقاولات والتجارة العربية (الكات) ، ثم نقل مقرها الى لبنان في سنة ١٩٤٤ ، وامتدت أعمالها الى عدة دول ، وأصبحت من كبريات الشركات في الشرق الأوسط ، اذ بلغ عدد موظفيها الى (٢٠) ألف موظف . العريبي ، المصدر السابق ، ص ٣ .
- (٨٢) صائب سلام سليم : سياسي ورجل أعمال لبناني من مواليد بيروت ١٩٠٥ ، شغل عدة مناصب حكومية رفيعة ، منها رئاسة الحكومة اللبنانية لست مرات خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٧٣ ، كما شغل تسعة مقاعد وزارية خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٧٣ ، واشترك في عشرة دورات تشريعية ممثلاً عن بيروت خلال الفترة ١٩٤٣-١٩٩٢ ، توفي في سنة ٢٠٠٠ . www.ar.wikipedia.org/wiki/ .
- (83) مقابلة شخصية للباحث مع فاتح بابان في بغداد بتاريخ ٤ تشرين الأول ٢٠٠٥ ؛ الصويركي ، المصدر السابق ، ص ٦٩٧ .
- (84) الصويركي ، المصدر السابق أ ص ٦٩٧-٦٩٨ ؛ بصري ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ .
- (85) مقابلة شخصية مع فاتح بابان في بغداد بتاريخ ٤ تشرين الأول ٢٠٠٥ .
- (86) الصويركي ، المصدر السابق ، ص ٦٩٨ .
- (87) مقابلة شخصية مع فاتح بابان في بغداد بتاريخ ٤ تشرين الأول ٢٠٠٥ .
- (٨٨) اغتيال وصفي التل في القاهرة في ٨ تشرين الثاني ١٩٧١ ، ونفذ عملية الاغتيال أربعة من أعضاء منظمة أيلول الأسود الفلسطينية التي تشكلت على اثر أحداث أيلول سنة ١٩٧٠ في الأردن ومنها اتخذت اسمها . عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، مطبعة المتوسط (بيروت ، ١٩٧٤) ، ص ١٠٣ .
- (89) الصويركي ، المصدر السابق ، ص ٦٩٨ .
- (90) مقابلة شخصية مع فاتح بابان في بغداد بتاريخ ٤ تشرين الأول ٢٠٠٥ .
- (٩١) هوشيار محمود محمد زبياري : من مواليد قضاء عقرة التابعة لمحافظة دهوك حالياً (نينوى سابقاً) ، سنة ١٩٥٣ ، حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من الجامعة الأردنية بعمان في سنة ١٩٧٦ ، ثم أكمل دراسته للماجستير في علم الاجتماع والتنمية في سنة ١٩٧٩ من جامعة اسكس البريطانية ، شغل عدة مراكز مهمة في حزب الديمقراطي الكردستاني وعضو في لجنته المركزية منذ سنة ١٩٧٩ ، شغل منصب وزير خارجية العراق في أول حكومة تم تأسيسها من قبل مجلس الحكم العراقي بعد سقوط النظام العراقي السابق على اثر الاحتلال الأميركي سنة ٢٠٠٣ ، واحتفظ بحقيبته في الحكومات اللاحقة وحتى اليوم . www.ar.wikipedia.org/wiki/ .
- (92) الصويركي ، المصدر السابق ، ص ٦٩٨ .
- (٩٣) كانت عائلة التل ترتبط بعلاقات مصاهرة مع آل بابان ، اذ كانت والدة رئيس الوزراء الأردني وصفي التل كردية من آل بابان ، كما ان الدكتور سعيد التل وهو شقيق وصفي التل السابق الذكر والذي شغل عدة مناصب حساسة في الدولة الأردنية منها نائب رئيس وزراء ووزير التعليم وعضو في مجلس الأعيان ، كان متزوجاً من ابنة محمود بابان (وفاء) ، وهذا هو السبب في اختيار مقبرة آل التل في مدينة اربد الأردنية . مقابلة شخصية مع فاتح بابان في بغداد بتاريخ ٥ شباط ، ٢٠٠٣ .
- (94) الصويركي ، المصدر السابق ، ص ٦٩٨ .
- (95) مقابلة شخصية مع فاتح بابان في بغداد بتاريخ ٤ تشرين الأول ٢٠٠٥ .
- (96) أوراق ووثائق محفوظة لدى الباحث .